الأمم المتحدة
دولة الكويت

تقرير النتائج السنوي لفريق الأمم المتحدة

٢٠٢٤

٢٠٢٤

جدول المتحويات

تمهيد ٤
١- المشهد الاجتماعي والاقتصادي ٨
١-١ اتجاهات التنمية ٩
١-٢ أهداف التنمية المُستدامة ١٠
٢- نظرة عامة على النتائج ١٢
٢-١ الحوكمة الفعّالة وسيادة القانون ١٣
٢-٢ اقتصاد مزدهر ورأس مال بشري منتج ١٥
٢-٣ بيئة معيشية مُستدامة ١٨
٢-٤ رعاية صحية عالية الجودة ٢٠
٢-٥ التعاون الدولي ٢٢
٣- الأمم المتحدة تعمل كفريق واحد ٢٦
٣-١ الأداء كفريق واحد ٢٧
٣-٢ الشراكات ٢٧
٣-٣ الفرص والتحديات ٢٩
٣-٤ التواصل كفريق واحد ٣٠
٤- المراجع ٣٢
٥- الحواشي الختامية ٣٣

مقدمة

بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة القُطري في الكويت، يشرفني أن أقدم لكم تقرير النتائج السنوي لعام ٢٠٢٤. يعكس هذا التقرير عمق شراكتنا مع حكومة الكويت وتأثيرنا الجماعي في تعزيز أولويات التنمية الوطنية الكويتية وانخراطها الدولي. كما يُسلّط الضوء على التقدم المستمر الذي أحرزته الكويت نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تأكيد ريادتها العالمية في المجالين الإنساني والتنموي.

لا تزال الكويت ملتزمة التزامًا راسخًا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيث تُمثل رؤية الكويت ٢٠٣٥ نموذجًا استراتيجيًا. ولتسريع توطين أهداف التنمية المستدامة من خلال التحولات الستة وميثاق المستقبل، حرص فريق الأمم المتحدة القُطري على مواءمة جهوده مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك التنويع الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاستدامة البيئية، وإدماج الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة كعوامل للتغيير.

بالإضافة إلى إحراز تقدم ملحوظ نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واصلت الكويت إرثها من المساهمات السخية في جهود الإغاثة والإنعاش، بصفتها دولة رائدة في هذا المجال. وقد مثّل فريق الأمم المتحدة القُطري شريكًا استراتيجيًا في ضمان أن يكون تأثير الكويت على التضامن العالمي واسع النطاق وطويل الأمد.

السيدة/ غادة حاتم الطاهر

ممثل الأمين العام للأمم المتحدة
والمنسق المقيم لدى دولة الكويت.

أكدت اللقاءات رفيعة المستوى المكانة العالمية المرموقة للكويت في عام ٢٠٢٤، بما في ذلك تبادل كلمات السلام في الكويت بين الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وسمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت. وسبق ذلك زيارة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد. كما وجّه سمو الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، ولي عهد دولة الكويت، رسائل قوية حول التزام الكويت بالتعاون العالمي خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وقمة المستقبل.

كما استضافت الكويت فعاليات دولية رئيسية، بما في ذلك المؤتمر رفيع المستوى حول تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وبناء آليات أمن الحدود المرنة وإطلاق النظرة العامة الإنسانية العالمية ٢٠٢٥. وقد أبرزت هذه الفعاليات قيادة الكويت في الجهود الإنسانية والأمنية، فضلاً عن الثقة والتعاون المتعمقين بين الأمم المتحدة والكويت بشأن الأولويات العالمية المشتركة.

مع حلول عام ٢٠٢٥، نقف على أعتاب مرحلة حاسمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع بقاء عقد كامل لتحقيق تطلعات رؤية الكويت ٢٠٣٥، مُظهرين بذلك ريادةً ماليةً وثقافيةً ومؤسسيةً في المنطقة. تواصل الكويت، من خلال رئاستها لمجلس التعاون الخليجي، وتسميتها عاصمةً للثقافة والإعلام العربي، واستضافتها للمنتدى العربي الإقليمي السادس للحد من مخاطر الكوارث، وغيرها، تأكيد التزامها بالتنمية المستدامة والتعددية. سيُرسي إطار التعاون الاستراتيجي المُرتقب خارطة طريق واضحة لتعاون أعمق بين الأمم المتحدة وحكومة الكويت.

بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة القُطري، أتقدم بأعمق امتناني لحكومة الكويت على دعمها المتواصل وقيادتها الاستراتيجية وثقتها بشراكتنا. كما أقدر بصدق تعاون ومساهمات شركائنا في المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، وغيرها.

يصادف هذا العام الذكرى الثمانين للأمم المتحدة و٦٢ عامًا من الشراكة مع الكويت، وهما إنجازان يؤكدان التزامنا بالعمل كفريق واحد. في وقت يواجه فيه التعاون العالمي والتعددية اختبارًا حقيقيًا، نواصل التزامنا بالقيادة بالقدوة وتعزيز الثقة من خلال العمل، والشراكة الوثيقة مع حكومة وشعب الكويت لبناء مستقبل يسوده الرخاء والسلام والتقدم للجميع – بمن فيهم الأجيال القادمة، دون إغفال أحد.

تقرير النتائج السنوي

أهداف التنمية المستدامة

فريق الأمم
المتحدة القطري
في الكويت

الأمم المتحدة
دولة الكويت

١٠ المشهد الاجتماعي والاقتصادي

٠١
المشهد الاجتماعي والاقتصادي

١-١ اتجاهات التنمية

في عام ٢٠٢٤، شهدت الكويت عامًا من الإصلاح الاقتصادي، تميز بالعديد من المبادرات السياسية الهادفة إلى الإصلاح المالي والتنويع الاقتصادي في ظل سوق نفطية صعبة. وظلت البلاد في حالة ركود، مدفوعةً بشكل رئيسي بتخفيضات إنتاج أوبك+ المستمرة، والتي أثرت بشكل كبير على قطاع ساهم بنحو ٨٩٪ من الإيرادات الحكومية. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للكويت ١٥٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، مسجلاً عامًا آخر من التراجع. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢.٨٪، متأثرًا بانخفاض بنسبة ٦.٩٪ في القطاع النفطي، إلا أن القطاع غير النفطي أظهر مرونة، حيث نما بنسبة ٢.٠٪، مدعومًا بزيادة إقراض الشركات.

لا يزال سوق النفط جزءًا لا يتجزأ من المشهد الاقتصادي الكويتي. وقد اضطرت البلاد إلى تحمل الآثار المزدوجة لانخفاض الإنتاج (من ٢,٦ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٣ إلى ٢,٤ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٤) وانخفاض سنوي معتدل في أسعار خام برنت على أساس سنوي.[١] وقد ساهم انخفاض عائدات النفط في تضييق ميزان الحساب الجاري، الذي من المتوقع أن يبلغ ٢٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجةً لذلك، من المتوقع أيضًا أن يرتفع العجز المالي للحكومة المركزية في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى ٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من جهود ترشيد الإنفاق. علاوة على ذلك، اضطرت الكويت إلى موازنة هذه التحديات مع حالة عدم اليقين في السوق العالمية، بما في ذلك سياسات التجارة والديناميكيات الجيوسياسية وتقلبات أنماط الطلب.[٢]

شهد التضخم اعتدالًا، حيث انخفض مؤشر أسعار المستهلك من ٣,٣٪ في بداية عام ٢٠٢٤ إلى ٢,٥٪ بنهاية العام، مع انحسار ضغوط الطلب الزائد وانخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة. وفي المقابل، حافظ بنك الكويت المركزي على سياسة التيسير التدريجي بخفض أسعار الفائدة إلى ٤٪، وهو ما تماشى مع انخفاض الضغوط التضخمية.[٣]

بلغ عدد سكان الكويت حوالي ٤,٩٩ مليون نسمة في عام ٢٠٢٤، منهم ٦٩٪ من الوافدين.[٤] وتشير التقديرات إلى أن القوى العاملة ستبلغ حوالي ٣ ملايين نسمة، إلا أن المواطنين الكويتيين يمثلون أقل من ٢٠٪، مع وجود انقسام كبير بين القطاعات. يشغل الكويتيون أغلبية الوظائف في القطاع العام (٧٨٪)، بينما يمثل غير الكويتيين حوالي ٩٧٪ من وظائف القطاع الخاص.[٥] ويعكس هذا التفاوت الكبير سوق عمل مزدوجًا واضحًا يتميز بعدم تكافؤ حوافز العمل والمزايا، مما أدى إلى تفضيل المواطنين الكويتيين بشدة لوظائف القطاع العام. ونتيجةً لذلك، لا يزال القطاع الخاص يعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة.

بلغ معدل البطالة الإجمالي ٢,١٪، ولكن لا تزال هناك فجوات ملحوظة بين الجنسين، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث أكثر من ستة أضعاف معدل البطالة بين الذكور.[٦] وعلى الرغم من التحسن في محو أمية الإناث على مر السنين، ظلت الفجوة بين الجنسين في مشاركة القوى العاملة دون تغيير، حيث انخفضت بأكثر من ١٠ نقاط مئوية عن متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[٧] ويشير هذا إلى أن الحواجز التي تتجاوز التعليم، مثل سياسات مكان العمل والتوقعات المجتمعية، تعيق فرص عمل المرأة.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه الكويت تحديًا أوسع نطاقًا يتعلق بالشباب (١٥-٢٤ عامًا). تُقدر نسبة البطالة بنحو ١٥٪، مما يُشير إلى صعوبات تواجه الشباب في دخول سوق العمل. ونظرًا لأن ٥٠٪ من سكانها تقل أعمارهم عن ٣٥ عامًا، تُولي الحكومة أولوية لإصلاحات التعليم والرعاية الصحية في إطار رؤية الكويت الجديدة ٢٠٣٥ لإعداد قوة عاملة ماهرة وصحية.[٨]

تركز رؤية الكويت على التنوع الاقتصادي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص للحد من الاعتماد على الهيدروكربونات.[٩] وتماشيًا مع هذه الرؤية، صدرت ورقة بيضاء شاملة أقرتها الحكومة في عام ٢٠٢٤، تقدر قيمة التحول في مجال الطاقة في الكويت بنحو ٣٨٩ مليار دولار أمريكي، وهو ما يتطلب استثماراً متوقعاً قدره ٢٦٠ مليار دولار أمريكي حتى عام ٢٠٦٠.

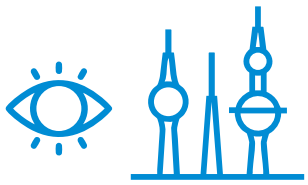

ويمثل هذا خطوة كبيرة نحو تعزيز فرص العمل، وتطوير القدرات ذات المهارات العالية، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة، وتعزيز مكانة الكويت العالمية في مجال الحياد الكربوني والاستدامة البيئية.[١٠] وتهدف هذه المبادرات الطموحة إلى وضع الكويت كقائد إقليمي في التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

تُولي الكويت أولويةً للتنمية البشرية والرعاية الاجتماعية، مع التركيز بشكل كبير على ضمان الاستقرار المالي طويل الأمد والتنويع الاقتصادي. ويُعد صندوق الأجيال القادمة، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، من أهم ركائز هذه الاستراتيجية، ويُصنف من بين أكبر وأفضل صناديق الثروة السيادية أداءً في العالم.[١١]

٠١
المشهد الاجتماعي والاقتصادي

لا يزال الاستقرار المالي في الكويت قوياً، وهو ما تؤكده توقعات وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بأن صافي الأصول الأجنبية السيادية للبلاد – بما في ذلك صندوق الأجيال القادمة – سيبلغ في المتوسط ٥٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥.[١٢]

يضمن الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية والتعليم العام أساسًا متينًا لرفاهية المجتمع. يوفر نظام الرعاية الصحية في الكويت خدمات شاملة ومتاحة من خلال قطاع عام قوي بتكلفة زهيدة أو مجانية. ويتكامل هذا النظام مع قطاع خاص متنام يقدم رعاية شخصية، ويضم مرافق متنوعة مثل المستشفيات والمراكز المتخصصة.[١٣] ورغم التقدم الواضح، إلا أن تحديات مثل تحسين النتائج ودمج التكنولوجيا المتقدمة لا تزال من الأولويات الرئيسية للحكومة.

تضم الكويت أكثر من ٦٦,٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة، وهي تعمل على تعزيز الشمولية من خلال مبادرات مثل كود الكويت للتصميم العالمي، وأطر الوصول الرقمي، ونماذج الدعم التعليمي. وبالتعاون مع الأمم المتحدة في الكويت، تهدف الحكومة إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مجتمع أكثر شمولية، بما يتماشى مع رؤية الكويت ٢٠٣٥.[١٤]

١-٢ أهداف التنمية المستدامة

اعتبارًا من عام ٢٠٢٤، احتلت الكويت المرتبة ١١١ من بين ١٦٦ دولة على مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمي، مسجلةً ٦٣.٧٦ نقطة. يجمع هذا المؤشر التقدم المحرز في مختلف أهداف التنمية المستدامة، استنادًا إلى البيانات المتاحة، لتوفير تقييم شامل لأداء كل دولة.[١٥]

لقد أحرزت الكويت تقدمًا ملحوظًا نحو تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) من خلال ضمان حصول سكانها على الخدمات. كما

تتقدم الكويت بثبات نحو تحقيق الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاهية)، والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف السابع عشر (الشراكات لتحقيق الأهداف)، مما يُظهر التزام الكويت الراسخ بتحسين جودة حياة سكانها.

مع ذلك، كان التقدم في بعض المجالات أكثر محدودية. فبينما تفتخر الكويت بمعدلات عالية في الإلمام بالقراءة والكتابة، فإن تحسين جودة التعليم (الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة) ونتائج التعلم أمران ضروريان لتلبية متطلبات اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. وفي إطار الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع)، فإن انتشار نقص التغذية والتقزم بين الأطفال منخفض، إلا أن ٣٥٪ من البالغين يعانون من السمنة، و٣٨٪ يعانون من زيادة الوزن[١٦]، مما يشير إلى الحاجة إلى استراتيجيات مُحسّنة للصحة العامة والتغذية.

منذ أوائل التسعينيات، أحرزت الكويت تقدمًا في تحقيق الوصول الشامل للكهرباء. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) يشوبه ضعف النمو في الطاقة المتجددة، التي تمثل ٠,١٪ فقط من إجمالي استهلاك الطاقة واتجاهًا تنازليًا في كثافة الطاقة، مما يعوق بشكل كبير الجهود المبذولة لتحقيق الهدفين ٧,٢ و٧,٣ من أهداف التنمية المستدامة.[١٧] ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات تتعلق بارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. سيساهم عدم إحراز تقدم في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة في الآثار غير المتناسبة بالفعل لتغير المناخ على الكويت، بما في ذلك التصحر والعواصف الرملية والترابية وندرة المياه وتلوث الهواء. تؤكد هذه التحديات على الحاجة إلى استثمارات كبيرة في حلول الطاقة المستدامة والنظيفة. والأهم من ذلك، هناك حاجة إلى سياسات ولوائح لتحسين البيئة.[١٨]

يُظهر أداء الكويت في إطار الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية) إنجازات ملحوظة ومجالات للتحسين، لا سيما في مجال مكافحة الجريمة، ومعدلات جرائم القتل، والفساد. في مجال مكافحة الجريمة، تستفيد الكويت من موارد كافية لإنفاذ القانون ونظام قضائي فعّال. ومع ذلك، لا يزال الفساد يُشكّل تحديًا كبيرًا، حيث سجلّ نسبةً منخفضةً في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٣. ولا تزال معدلات جرائم القتل منخفضةً عند ٠.٢٥ لكل ١٠٠ ألف نسمة، إلا أن المزيد من الاستثمارات في مجال منع الجريمة وكفاءة القضاء ستكون ضروريةً للحفاظ على السلامة العامة وتعزيزها.[١٩]

لوحات معلومات واتجاهات أهداف التنمية المستدامة

تحديات كبرى | تحديات كبيرة | لا تزال التحديات قائمة | تم تحقيق التنمية المستدامة | المعلومات غير متاحة

في تراجع | ركود | تحسن معتدل | على المسار الصحيح أو الحفاظ على تحقيق هدف التنمية المستدامة | المعلومات غير متاحة

ملاحظة: العنوان الكامل لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة متاح هنا https://sdgs.un.org

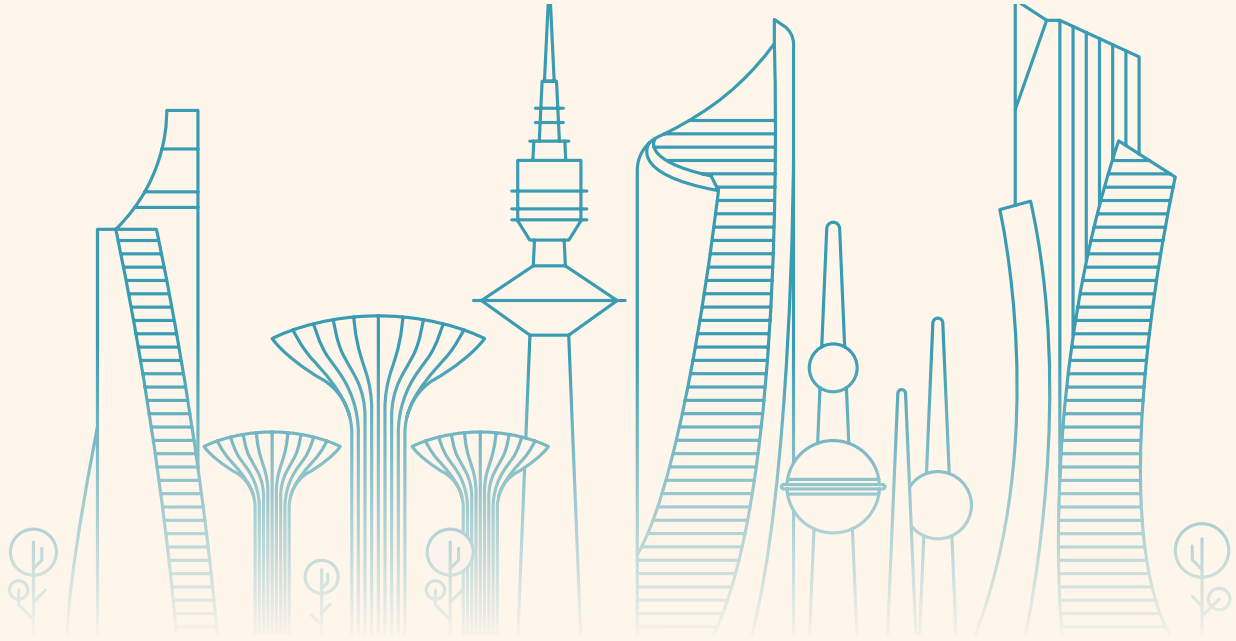

٠٢ نظرة عامة على النتائج

٠٢
نظرة عامة على النتائج

٢-١ الحوكمة الفعالة وسيادة القانون

تعزيز الحوكمة والشفافية وجهود مكافحة الفساد

طوال عام ٢٠٢٤، اتخذت الكويت خطوات مهمة لتعزيز إدارتها الحكومية، وتعزيز الشفافية، ودعم سيادة القانون. وقادت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) جهودًا لمواءمة عمليات القطاع العام مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد. وعززت التدابير العملية – مثل تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، وفرض متطلبات إفصاح مالي أكثر صرامة على الموظفين العموميين – أجندة الإصلاح. كما نظمت نزاهة، بالتعاون مع الأمم المتحدة في الكويت، ورش عمل لمساعدة موظفي الخدمة المدنية على الكشف عن ممارسات الفساد ومنعها والتحقيق فيها. وبدأت نزاهة في استكشاف سبل تعزيز مناهج الكويت في تقييم مخاطر الفساد، لا سيما من خلال وضع "حالة النزاهة: دليل إجراء تقييمات مخاطر الفساد في المؤسسات العامة"، الذي نشرته الأمم المتحدة في الكويت، في سياق الكويت القانوني والثقافي والمؤسسي، ومن خلال بناء القدرات ذات الصلة.

تعزيز حقوق الإنسان وتعزيز القدرات المؤسسية

في عام ٢٠٢٤، نظمت الأمم المتحدة الكويت خمس ورش عمل تناولت جوانب مختلفة من حقوق الإنسان. وقد أجريت أربع ورش عمل بالشراكة مع وزارة الخارجية، بينما ضمت ورشة عمل حقوق الإنسان وإنفاذ القانون مسؤولين من كل من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية. وكان هدفهم الجماعي هو تعزيز القدرات المؤسسية وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي الفترة من ٢٨ يناير إلى ١ فبراير، ركزت ورشة العمل الأولى على وضع خطط وطنية لحقوق الإنسان لرصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات الأخرى. وحضرها ٤٥ مشاركًا، من بينهم مشاركة واحدة من ذوي الإعاقة. وفي الفترة من ٥ إلى ٧ مايو، عُقدت ورشة عمل حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لتعزيز فعالية أعضاء اللجنة في مراجعة التقرير ا في لدوري السادس للكويت، وحضر ورشة العمل ٤١ مشاركًا. وقدم البرنامج رؤى متعمقة حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ودور اللجنة وأهمية معالجة توصياتها.

في يومي ١٦ و١٧ سبتمبر، عُقدت ورشة عمل حول اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT)، لتزويد الحضور بالمهارات اللازمة للتحضير للاستعراض الرابع لتقرير الكويت في إطار اتفاقية مناهضة التعذيب. وتضمن ذلك صياغة الردود وتحفيز النقاشات مع لجنة اتفاقية مناهضة التعذيب، وقد شارك فيها ٤٦ مشاركًا. وفي وقت لاحق، عُقدت ورشة عمل حول الاستعراض الدوري الشامل يومي ١٨ و١٩ سبتمبر، قدمت لمحة شاملة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتقارير الكويت السابقة، ومؤشرات حقوق الإنسان ذات الصلة. وعززت الجلستان التعاون بين الوزارات في إعداد التقارير ومتابعة اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاستعراض الدوري الشامل.

من ٢٨ إلى ٣١ أكتوبر، عُقدت ورشة عمل حول حقوق الإنسان وإنفاذ القانون لتعميق فهم ضباط الشرطة للسلوك الأخلاقي وحقوق المعتقلين والحظر المطلق للتعذيب. شارك في الورشة أكثر من ٣٠ مشاركًا من مختلف الرتب، بما في ذلك ملازم، وملازم أول، ونقيب، ورائد، مع التركيز على التطبيقات العملية لمبادئ حقوق الإنسان في سياقات إنفاذ القانون. وبالشراكة مع وزارة الداخلية، عُقدت ورشة عمل تدريبية مماثلة. وسيتم تكرار هذه الورشة من خلال ثلاث ورش عمل إضافية في عام ٢٠٢٥. كما تعاونت الأمم المتحدة في الكويت مع المعهد القضائي للدراسات القضائية والقانونية والمعهد الدبلوماسي الكويتي لتوسيع نطاق التدريب المستقبلي في مجال حقوق الإنسان وإنفاذ القانون، بالإضافة إلى التعاون.

مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز التعاون الإقليمي

في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، تلقى مسؤولون كويتيون تدريبًا في أغسطس ٢٠٢٤ على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي المتطورة للتحقيق في جرائم الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت. ونُفذت الورشة بالتعاون مع مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC-CICCD) والمركز الإقليمي لمكافحة الجرائم الإلكترونية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الدوحة.

علاوةً على ذلك، ساهمت دولة الكويت بخبراتها في ورشة العمل الإقليمية رفيعة المستوى التي عُقدت في أبو ظبي في سبتمبر ٢٠٢٤، ضمن إطار "استراتيجية الخليج لمكافحة المخدرات ٢٠٢٥-٢٠٢٨". وقد وضعت هذه الاستراتيجية الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بدعم فني من الأمم المتحدة في الكويت، وأقرها المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في ١ ديسمبر ٢٠٢٤. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توحيد جهود مكافحة المخدرات وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الوقاية من المخدرات وإنفاذ قوانينها في جميع أنحاء منطقة مجلس التعاون الخليجي.

تعزيز الاستجابات للاتجار بالبشر وحماية المهاجرين

كثّفت الكويت جهودها في مجال منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (TIP/SOM) من خلال تنظيم عدة دورات تدريبية متخصصة ومتعددة التخصصات. وأعدّت هذه الدورات، التي نظّمتها وزارة الخارجية بالتعاون مع الأمم المتحدة في الكويت، الدبلوماسيين ومسؤولي إنفاذ القانون والأخصائيين الاجتماعيين لتحديد الضحايا ومواءمة القوانين الوطنية مع البروتوكولات الدولية. وقد رسّخت هذه الإجراءات مكانة الكويت المتنامية كنموذج إقليمي للحوكمة الفعّالة وشريك قيّم في دعم المعايير القانونية العالمية. واستنادًا إلى الدعم التشريعي المُقدّم في عام ٢٠٢٣ لمراجعة التشريعات الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واصلت الأمم المتحدة في الكويت في عام ٢٠٢٤ دعم الكويت في بناء القدرات اللازمة للتنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.[٢٠]

في هذا الصدد، تم تدريب ما مجموعه ٢١٣ مسؤولاً حكومياً (ربعهم تقريباً من النساء)، بمن فيهم دبلوماسيون ومسؤولو إنفاذ القانون وممثلون مختارون من الجهات الأعضاء في اللجنة الوطنية الدائمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر/الاتجار بالبشر، لفهم أدوارهم بشكل أفضل في تحديد الضحايا وتوفير الحماية والمساعدة لهم وإجراء تحقيقات متخصصة في قضايا الاتجار بالبشر. علاوة على ذلك، أكمل خمسة مسؤولين كويتيين بنجاح الدورة العاشرة من برنامج الدبلوم السنوي "المتخصصون في مكافحة الاتجار بالبشر"، الذي تنظمه الأمم المتحدة في الكويت بالشراكة مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة وشرطة دبي ومعهد دبي القضائي. في يوليو ٢٠٢٤، وقعت الأمم المتحدة في الكويت ووزارة العدل مذكرة تفاهم تُوفر إطارًا لتبسيط التعاون الفني مع اللجنة ومن خلالها، لدعم الكويت في الوفاء بالتزاماتها الدولية بمنع الاتجار بالبشر وقمعه ومعاقبته بفعالية. وبالمثل، وبالتعاون مع وزارة الداخلية، نفّذت الأمم المتحدة في الكويت سلسلة من الدورات التدريبية المتخصصة لتعزيز مهارات ومعارف موظفي إنفاذ القانون والقضاء الكويتيين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

في فبراير، زودت دورة تدريبية لمدة خمسة أيام حول التحقيقات الجنائية والإلكترونية ٣٠ ضابط شرطة في الخطوط الأمامية بالمهارات اللازمة لتحديد شبكات الاتجار بالبشر وجمع الأدلة الإلكترونية وإجراء تحقيقات فعالة بما يتماشى مع النظام القانوني الكويتي وأفضل الممارسات الدولية. في شهري أغسطس وأكتوبر، تم تقديم تدريب متخصص إضافي لـ ٥٩ ضابطًا من إدارة التحقيقات الجنائية (CID)، بمن فيهم أفراد من المباحث العامة ومباحث الإقامة وأمن المطار. شمل هذا التدريب الأطر القانونية وأساليب التحقيق واستراتيجيات تحديد هوية الضحايا، مما يضمن أن يكون الضباط مجهزين بشكل أفضل للكشف عن حالات الاتجار والاستجابة لها. في سبتمبر ٢٠٢٤، نظمت الأمم المتحدة في الكويت جلسة نقاش لمدة ثلاثة أيام. حضر الجلسة اثنان وعشرون مشاركًا من الجهات الحكومية ذات الصلة، والتي ركزت على حماية المهاجرين والأفراد المحتاجين إلى الحماية الدولية. غطت الجلسة المبادئ الرئيسية للقانون الدولي للاجئين والهجرة وعززت فهم المشاركين للمبادئ القانونية الحاسمة مثل عدم الإعادة القسرية والتضامن الدولي في تقاسم الأعباء.

بالإضافة إلى ذلك، نُظِّم في نوفمبر تدريب شامل لمدة أسبوع لضباط الشرطة العاملين في الخطوط الأمامية على مكافحة الاتجار بالبشر، شارك فيه ٢٢ ضابطًا من مختلف إدارات وزارة الداخلية. وفّر التدريب فهمًا متعمقًا للدوافع الاجتماعية والاقتصادية للاتجار، وعزز المعرفة بالقوانين الوطنية والدولية لمكافحة الاتجار، وعزز نهجًا شاملًا يركز على الضحايا في جهود مكافحة الاتجار. كما عُقدت جلسة لـ ٢٦ قاضيًا ومدع عام في نوفمبر، ركّزت على الاستجابات القضائية لقضايا الاتجار بالبشر، بهدف تعريفهم بالمعايير القانونية الدولية، وتعزيز الإجراءات القانونية، وضمان ملاحقة فعالة لجرائم الاتجار.

مبادرات مكافحة الإرهاب وتعزيزات أمن الحدود

في مجال مكافحة الإرهاب، تلقّى مسؤولون كويتيون في مايو ٢٠٢٤ تدريبًا حول "تعزيز استجابات العدالة الجنائية القائمة على سيادة القانون للإرهاب والتهديدات الناشئة" في ورشة عمل إقليمية نُظمت في الرياض بالاشتراك مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. وغطّى التدريب التهديدات والاتجاهات الإرهابية الناشئة، وارتباطها بالجريمة المنظمة، والتقنيات المبتكرة في مكافحة الإرهاب والتهديدات العابرة للحدود، وتحديات المنظور القضائي في مقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين.

وأخيرًا، استضافت الأمم المتحدة في الكويت مؤتمرًا رفيع المستوى حول "تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وبناء آليات مرنة لأمن الحدود – مرحلة الكويت"، والذي شاركت في تنظيمه دولة الكويت وجمهورية طاجيكستان. وقد جمع هذا الحدث كبار المسؤولين وخبراء مكافحة الإرهاب وممثلين من ٩٢ دولة. وشارك وكيل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال كلمة رئيسية مسجلة في إطار "الجلسة المواضيعية الثانية" حول أمن الحدود في سياق الحدود غير المحكمة والتقنيات الحديثة. وقد تم تسجيل نتائج مرحلة الكويت من عملية دوشانبي في "إعلان الكويت بشأن أمن الحدود وإدارتها"، مما يعزز التزام الكويت بتعزيز الشراكات الدولية، وتعزيز أمن الحدود، واعتماد استراتيجيات مبتكرة لمكافحة الإرهاب.

٢-٢ اقتصاد مزدهر ورأس مال بشري منتج

كان تركيز الكويت على النمو الاقتصادي الشامل وتنمية رأس المال البشري واضحًا في العديد من المبادرات الرائدة طوال عام ٢٠٢٤. وقد وسعت الأمم المتحدة جهودها لتمكين الشباب وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يضمن أن تكون مبادرات التنمية متاحة وعادلة.

تمكين الشباب الكويتي للقيادة والمشاركة العالمية

واصل برنامج السفير الشاب (YAP) في الكويت، الذي أُطلق رسميًا عام ٢٠٢٢، تمكين الشباب الكويتي في عام ٢٠٢٤. يُعد البرنامج مبادرةً متعددة الأطراف، بمشاركة الأمم المتحدة ووزارة الخارجية والسفارات الدولية، بما في ذلك سفارتا المملكة المتحدة وكندا، لتزويد القادة الشباب بالمهارات الدبلوماسية والقيادية اللازمة للانخراط في الشؤون الدولية. في موسمه الثالث، ركز برنامج YAP على "السلام والأمن المستدامين"، حيث شارك ٤٠ طالبًا من طلاب المدارس الثانوية في برنامج مدته ستة أشهر.

طور الطلاب مهارات الدعوة إلى السياسات والقيادة من خلال التوجيه من المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية، بما يتماشى مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وقد استندت هذه الجولة إلى النجاحات السابقة، حيث شارك الطلاب في ورش عمل، والتواصل والنقاشات لتنمية جيل جديد

٠٢
نظرة عامة على النتائج

من المرشحين للقيادة في الدبلوماسية وبناء السلام. كما يُعد البرنامج منصةً أساسيةً لتمكين الشباب، مما يتيح مشاركتهم الفعالة في المناقشات العالمية حول السلام والتنمية المستدامة. ومن الجدير بالذكر أنه في ٧ مارس، ألقى ممثل رفيع المستوى للأمم المتحدة في الكويت كلمةً في مؤتمر نموذج الأمم المتحدة (MUN) الذي عُقد في مدرسة كويتية، تحت شعار "حماية الحقيقة، خدمة الشباب". ركز هذا الحدث على التحقق من المعلومات قبل نشرها، والتأكيد على أهمية التواصل المسؤول، وتعزيز مهارات المناصرة لدى القادة الشباب.

علاوةً على ذلك، وللمساهمة في بناء قدرات الشباب الكويتي وزيادة تمثيل الكويت في منظومة الأمم المتحدة، موّلت الأمم المتحدة، من خلال وكالتها التطوعية، ثلاث مهمات تطوعية تابعة للأمم المتحدة لمواطنين كويتيين انضموا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمية في الكويت في مايو ٢٠٢٤ لمدة عام واحد. من خلال هذه التجربة المهنية الفريدة، يُعزز الشباب الكويتي خبراتهم في مجالات حيوية للتعاون الدولي والتنمية، ويُعزز قيم ومساهمات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

نجحت الأمم المتحدة في الكويت في تنفيذ حملة صيفية مستدامة للأطفال، أشرف عليها مهندسون ومعماريون وأطباء شباب. ركّز البرنامج على تعليم الأطفال الذكاء الاصطناعي والمهارات التقنية المستدامة، وتزويدهم بالمعارف الأساسية، وإعدادهم بفعالية لأدوارهم ومسؤولياتهم المستقبلية.

تعزيز التوظيف الشامل وحقوق العمال وحماية المهاجرين

تُعد مبادرة "شركاء من أجل توظيفهم" في الكويت، التي أُطلقت في عام ٢٠١٩، هي جهد تعاوني بين الأمم المتحدة في الكويت والهيئة العامة لشؤون الإعاقة (PADA) وجمعية التنمية البشرية لتعزيز التوظيف الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة. في مايو ٢٠٢٤، احتفلت مبادرة "شركاء من أجل توظيفهم" بتخرج دفعتها الخامسة، مما أدى إلى تعزيز التوظيف الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة في الكويت. دربت المبادرة ٢٨٥ مشاركًا عبر أربعة برامج معتمدة، محققة معدل توظيف بنسبة ٨٢٪ مع عدم وجود أي تسرب وظيفي. حصل الخريجون على وظائف في قطاعات مثل الاتصالات والبنوك وتجارة التجزئة، حيث تلقى ١٠٠ خريج من أحدث دفعة عروض عمل فورية. يتماشى البرنامج مع الهدفين ٨ و١٠ من أهداف التنمية المستدامة (الحد من عدم المساواة)، بالإضافة إلى رؤية الكويت ٢٠٣٥، مع التركيز على التوظيف القائم على الحقوق والمعايير الدولية. في نوفمبر ٢٠٢٤، انطلقت الدفعة السادسة، حيث دربت ١٢٣ مشاركًا بدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية. كما ساهمت المبادرة في إحداث تغييرات هيكلية من خلال تعزيز الامتثال لقوانين توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير التدريب المهني، وإنشاء نموذج إقليمي للتوظيف الشامل.

علاوة على ذلك، أتاحت احتفالات عيد العمال في مايو ٢٠٢٤ للحكومة استعراض الإصلاحات الداعمة للعمالة الوطنية والوافدة. وتضمنت الإعلانات تدابير لتحسين معايير السلامة في مواقع البناء، وتنظيم ظروف السكن، ومراجعة هياكل الأجور. وسعت الحكومة إلى بناء اقتصاد أكثر ديناميكية قائم على المعرفة من خلال تعزيز حماية الفئات العمالية الضعيفة، والتركيز على مبادرات بناء المهارات للمواطنين الكويتيين. وفي إطار الاحتفال، شارك أخصائي قانون الهجرة الدولي في مكتب الأمم المتحدة في الكويت في ندوة بعنوان "إبراز جهود دولة الكويت لتعزيز الحق في العمل"، نظمتها وزارة الخارجية الكويتية احتفالاً بيوم العمل العالمي. وخلال الندوة، قدم المتحدثون عرضاً ثرياً، شاركوا فيه أفضل الممارسات، وأكدوا التزام الكويت بتعزيز الحق في العمل بما يتماشى مع المعايير الدولية.

في ٢٢ أكتوبر، انضم مدير التفتيش والتدقيق بالهيئة العامة للقوى العاملة (PAM) إلى الأمم المتحدة في الاجتماع الثامن لمجموعة العمل الموضوعية في الكويت حول "الترخيص والرقابة" في إطار الشبكة العالمية للسياسات المتعلقة بالتوظيف، مؤكدًا على الدور المحوري للهيئة في حماية حقوق العمال المؤقتين في الكويت والإشراف على الوسطاء الخاصين لضمان ممارسات توظيف عادلة وأخلاقية. وبالتوازي مع ذلك، ساعدت الأمم المتحدة في الكويت أكثر من ٢٦٣ مهاجرًا من خلال خدمات إعادة التوطين ولم شمل الأسرة، حيث قدمت دعمًا شاملاً من معالجة الطلبات إلى المساعدة في المطار. بالإضافة إلى ذلك، طورت الأمم المتحدة في الكويت بشكل ملحوظ مبادراتها لمكافحة الاتجار بالبشر ودعم المهاجرين. في ٢٦ يوليو، شاركت الأمم المتحدة في الكويت في فعالية استضافتها سفارة غانا، حيث عرضت ممارسات التوظيف الأخلاقية لتعزيز عمليات التوظيف المسؤولة والعادلة مع حماية حقوق العمال المهاجرين.

تعزيز رعاية الطفل والصحة العقلية والتعليم الجيد

في عام ٢٠٢٤، عززت الأمم المتحدة في الكويت التزامها بتعزيز أنظمة حماية الطفل ومواءمة الممارسات الوطنية مع المعايير العالمية. ويسّرت المنظمة مبادرات بناء القدرات، بما في ذلك برامج تدريبية وورشة عمل مخصصة لمعالجة العنف ضد المرأة والطفل في النظام الصحي. وقد عززت هذه الجهود المهارات المهنية للعاملين في خدمات حماية الطفل، وأثارت نقاشات حول تحسين الأطر الوطنية لحماية الطفل وتحسين الخدمات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، وإدراكًا منها للمشهد الرقمي المتطور، دعمت الأمم المتحدة في الكويت مبادرات لتعزيز تدابير سلامة الأطفال على الإنترنت والبرامج الوطنية للصحة النفسية، مما وفّر الدعم النفسي والاجتماعي ورفع مستوى الوعي برفاهية الطفل في المدارس.

شهد عام ٢٠٢٤ تحسينات ملحوظة في مجال تنمية الطفولة المبكرة، حيث اضطلعت الأمم المتحدة في الكويت بدور محوري في إصلاح السياسات وبناء القدرات والمناصرة. ودعمت المنظمة ورش عمل تدريبية وطنية حول تنمية الطفولة المبكرة ونمو الطفل وتربية الأطفال، بالتعاون مع وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية المحلية، مما زود مقدمي الرعاية والمعلمين بالمهارات الأساسية، وعزز أهمية الرعاية المتجاوبة والتعلم المبكر. كما عززت جهود المناصرة التي بذلتها الأمم المتحدة في الكويت نهجًا متكاملًا لتنمية الطفولة المبكرة من خلال مناقشات إقليمية وجلسات تبادل معارف تركز على تحسين بيئات التعلم المبكر وتعزيز رفاه الطفل.

في مارس ٢٠٢٤، نظّم المكتب الإقليمي لليونسكو لدول الخليج واليمن، بالتعاون مع مكتب التربية العربي لدول الخليج (ABEGS)، ورش عمل في مدينة الكويت لتعزيز القدرات الوطنية في مجال بيانات وإحصاءات التعليم. وأكدت ورش العمل على أهمية جمع البيانات وتوافرها واستخدامها في صياغة سياسات تعليمية فعّالة تتماشى مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وإطار عمل التعليم ٢٠٣٠. وهدفت المبادرة، من خلال معالجة فجوات تغطية مسوحات الأسر المعيشية وتواترها، إلى تحسين الرصد والتخطيط لتوفير تعليم منصف وعالي الجودة. وعززت الجلسات الإلكترونية التكميلية مع مسؤول تنسيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة مواءمة هذه الجهود مع استراتيجيات التعليم الوطنية. ومن أهم نتائج ورش العمل إعداد تقرير منتصف المدة لتتبع التقدم وتحديد التحديات التي تواجه الكويت في مسيرتها نحو تحقيق أهدافها التعليمية بحلول عام ٢٠٣٠.

تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي

في الفترة ما بين ٢٥ نوفمبر و١٠ ديسمبر ٢٠٢٤، وفي إطار الحملة العالمية "١٦ يومًا من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي" التي يرأسها الأمين العام للأمم المتحدة، نظمت الأمم المتحدة في الكويت، بالشراكة مع الجهات المعنية الوطنية والدولية، سلسلة من الفعاليات التي أكدت التزام الكويت بالقضاء على العنف ضد المرأة. وبالشراكة مع وزارة الخارجية وسفارة فرنسا، عقدت الأمم المتحدة في الكويت اجتماعًا مع الجهات المعنية لمناقشة التقدم الذي أحرزته الكويت في معالجة العنف ضد المرأة وفرص تعزيز التوافق مع الالتزامات القانونية الدولية للكويت. لم تقتصر مبادرات مثل تجربة الرسم "فن و عشاء" على رفع مستوى الوعي العام بقضية العنف القائم على النوع الاجتماعي المتفشية فحسب، بل عززت أيضًا الحوار النقدي بين المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة.

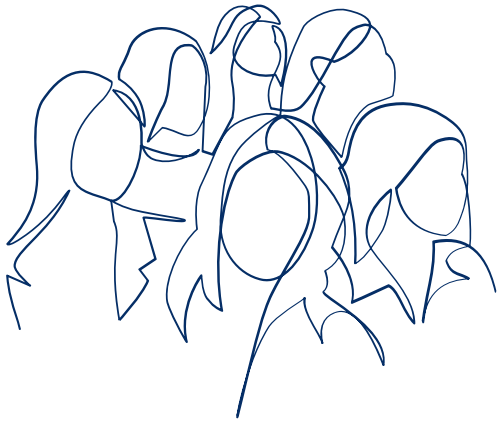

٠٢
نظرة عامة على النتائج

٢-٣ بيئة معيشية مُستدامة

في عام ٢٠٢٤، طرحت الأمم المتحدة في الكويت أجندة شاملة لتعزيز بيئة حضرية مرنة وشاملة ومستدامة. ومن خلال سلسلة من المبادرات التعاونية التي تشمل الدعم الإنساني، والتكيف مع تغير المناخ، والحفاظ على التراث الثقافي، عملت الأمم المتحدة وشركاؤها على تحسين الصحة العامة، وتعزيز الإدارة البيئية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام. وتُظهر هذه الجهود – بدءًا من دعم العمال المهاجرين وزيادة الوعي بالهجرة وتغير المناخ، وصولًا إلى حملات التشجير التحويلية ومشاريع التراث المبتكرة – التزام الأمم المتحدة ببناء مستقبل مستدام للكويت.

تعزيز دبلوماسية المناخ ومشاركة القطاع الخاص

بالإضافة إلى ذلك، دعمت الأمم المتحدة مشاركة الكويت في حوارات المناخ العالمية في مؤتمر الأطراف السادس عشر (COP١٦) من خلال العمل بشكل وثيق مع الهيئة العامة للبيئة في الكويت (KEPA) لتعزيز الدبلوماسية المناخية، واستصلاح الأراضي، والترابط بين المياه والطاقة والغذاء. في أبريل، نظمت الأمم المتحدة في الكويت، بالتعاون مع وفد الاتحاد الأوروبي لدى الكويت وغرفة تجارة وصناعة الكويت (KCCI)، ندوة رفيعة المستوى بعنوان "دعم التحول العادل نحو اقتصاد أكثر اخضرارًا في الكويت: دور القطاع الخاص". هدفت الندوة، التي استضافتها غرفة تجارة وصناعة الكويت، إلى استكشاف دور القطاع الخاص في وضع استراتيجيات لتعزيز التحول العادل نحو مجتمع مستدام بيئيًا واقتصاد أكثر اخضرارًا. وخلص المشاركون في الندوة إلى أن القطاع الخاص يلعب دورًا هامًا في دعم جهود الكويت للحد من انبعاثات الكربون في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة، وتجارة التجزئة، والخدمات المصرفية، والمياه وتحلية المياه، والبناء، والاقتصاد الدائري.

في مارس/آذار، نظمت الأمم المتحدة في الكويت عرضًا سينمائيًا ضمن فعاليات مهرجان أفلام الهجرة العالمية، الذي استضافته الجامعة الأمريكية في الكويت، حيث عُرض فيلم وثائقي يتناول العلاقة بين تغير المناخ والهجرة، تلته حلقة نقاشية ضمت خبراء من مجالات الفن والتصميم الجرافيكي، والعلاقات الدولية، والعلوم الاجتماعية والسلوكية، والرياضيات والعلوم الطبيعية. ساهم هذا الحدث في تعميق الوعي بقضايا الهجرة، وسلط الضوء على المساهمات الفريدة التي يقدمها المهاجرون لمجتمعاتهم الجديدة، داعمًا بذلك الأهداف طويلة المدى للحوار المستنير والتثقيف بشأن الهجرة وتغير المناخ.

تعزيز التنمية الحضرية المستدامة، والرفاهية البيئية والمجتمعية

علاوة على ذلك، أطلقت الأمم المتحدة في الكويت، بالشراكة مع شركة نفط الكويت (KOC) والجهات المعنية الأخرى، الحملة الوطنية السادسة للتخضير، "كويت تازرا" (الطريق إلى القاهرة WUF١٢). تهدف هذه المبادرة إلى تحويل المناظر الطبيعية الحضرية من خلال إعادة التشجير على نطاق واسع وإنشاء مساحات خضراء نابضة بالحياة. وقد غرست هذه المبادرة آلاف الأشجار، مما ساهم بشكل كبير في التخفيف من العواصف الترابية ومكافحة التصحر. كما لعبت الحملة دورًا حاسمًا في تحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية وتعزيز الصحة العامة. علاوة على ذلك، حشدت "كويت تازرا" (الطريق إلى القاهرة WUF١٢) مشاركة مجتمعية قوية، وعززت بنشاط التنمية الحضرية المستدامة، ووضعت معيارًا جديدًا للإدارة البيئية في المنطقة. تم التركيز على زراعة الأشجار المحلية وأشجار المانغروف، حيث كانت الأخيرة فعالة بشكل خاص في تحسين جودة البحر والنظم البيئية البحرية. كما شاركت الأمم المتحدة في الكويت في المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر (WUF١٢) ونظمت العديد من فعاليات الإفطار الحضري، بما في ذلك "الطريق إلى القاهرة WUF١٢"، بالشراكة مع السفارة المصرية. قدمت الأمم المتحدة في الكويت المشورة الفنية التي ساهمت في تمرير تشريع يحظر الأطعمة السكرية والمُصنعة في كافيتريات المدارس بنجاح، بما يتماشى مع الجهود العالمية لتعزيز صحة الطفل وتغذيته.

كما عززت الأمم المتحدة في الكويت التزام الكويت بالتنمية الحضرية المستدامة والنمو الاقتصادي من خلال مشروع "أطلس الغذاء والمنصة الرقمية لحماية وتعزيز ونقل أساليب الغذاء إلى الأجيال القادمة" المبتكر. وتماشياً مع اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي وإطار عمل التعليم ٢٠٣٠، تهدف هذه المبادرة إلى الحفاظ على التراث الطهوي الغني للكويت – وهو إرث نشأ من اعتمادها التاريخي على الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك، قبل الطفرة النفطية التي أعادت تشكيل اقتصادها. بتمويل من المملكة العربية السعودية، بدأ المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤ برسم خرائط شاملة وتحديد التراث الغذائي الحي في الكويت، بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، والهيئة العامة للشؤون الزراعية والثروة السمكية، ومنظمات المجتمع المدني مثل جمعية التراث الكويتي، من خلال تعزيز بناء القدرات والتعلم بين الأقران.

٠٢
نظرة عامة على النتائج

٢-٤ رعاية صحية عالية الجودة

في عام ٢٠٢٤، ساهمت الأمم المتحدة في الكويت في تحقيق هدف الكويت المتمثل في تحقيق رعاية صحية عالية الجودة محليًا ودوليًا من خلال تعزيز النظم الصحية الوطنية، والمساهمة في تنمية رأس المال البشري في مجال الصحة، وتعزيز النظام البيئي الصحي لتحسين المساهمات متعددة القطاعات في الأهداف الصحية الوطنية، وتنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية في جميع أنحاء المنطقة والعالم.

تعزيز النظام الصحي الوطني وتحسين السياسات القائمة على الأدلة من أجل الصحة

تماشياً مع خطة التنمية الوطنية الكويتية وأولوياتها الصحية، تعاونت الأمم المتحدة في الكويت مع مختلف القطاعات لتحسين النتائج الصحية. ومن الجدير بالذكر أن مدينة صباح السالم الجامعية صُنّفت كأول "مدينة جامعية صحية" في البلاد ضمن برنامج المدن الصحية، مما يعزز التزامها بتوفير بيئة صحية ومستدامة للطلاب والموظفين. واستناداً إلى بيانات المسح العالمي لتعاطي التبغ بين الشباب، ساعدت الأمم المتحدة وزارة الصحة في صياغة توصيات سياساتية للحد من تعاطي التبغ بين الشباب. كما قدمت الأمم المتحدة الخبرة الفنية لمبادرات تعزيز القدرات التي عززت حوكمة البيانات، وعززت التفكير النظمي داخل وزارة الصحة، ودعت إلى سياسات لتشجيع النشاط البدني.

بفضل الخبرة الفنية للأمم المتحدة ودعم التنفيذ، وحّدت الوزارة نهج الرعاية المتكاملة لكبار السن (ICOPE) ضمن الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك بناء القدرات السنوية لأطباء الأسرة. كما ساهمت الأمم المتحدة في تطوير المسح الصحي لكبار السن في الكويت (KOAHS) لضمان تقييم احتياجات رعاية المسنين على مستوى النظام.

بالتعاون مع المنظمة الدولية لمساعدة كبار السن (HelpAge International)، طورت الأمم المتحدة ملف تعريف كبار السن في الكويت، حيث حلل الزيادة المتوقعة في عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عامًا من ٧,٦٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ٣٩,٦٪ بحلول عام ٢٠٥٠. يحدد هذا الملف التحديات التي يواجهها كبار السن، ويدرس الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والمشاركة الاقتصادية، وهو بمثابة أداة لصانعي السياسات لمعالجة أوجه عدم المساواة وصياغة استراتيجية وطنية للشيخوخة، بما يتماشى مع الهدف ١٠-٢ من أهداف التنمية المُستدامة.[٢١]

على الرغم من التحديات المتمثلة في محدودية البيانات المتعلقة بصحة كبار السن والخدمات الاجتماعية المقدمة لهم، فإن إعداد "الملف الخاص بكبار السن" قد أتاح فرصًا للتأثير في السياسات من خلال تقديم توصيات قائمة على الأدلة لصالح كبار السن وعدم إغفال أي أحد. علاوة على ذلك، أبرز هذا الملف الحاجة إلى جمع بيانات دقيقة وشاملة وإشراك أصحاب المصلحة لتوجيه السياسات المستقبلية.

المساهمة في تنمية رأس المال البشري في مجال الصحة

في إطار سعيها لتعزيز رأس المال البشري في إطار رؤية الكويت الجديدة، نفذت الأمم المتحدة في الكويت مبادرات متنوعة لبناء قدرات كبار مسؤولي الصحة العامة. وتشمل هذه المبادرات برامج تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية لصنع السياسات القائمة على الأدلة، وتزويد المشاركين بأدوات تمكنهم من الاستفادة الفعالة من البيانات في صياغة السياسات وتنفيذها. كما زودت مبادرة بناء القدرات في مجال حوكمة وقيادة مؤسسات تعليم المهنيين الصحيين كبار المسؤولين الحكوميين بأفضل الممارسات والأدوات المعاصرة لتعزيز القيادة في قطاع الصحة.

تنسيق الاستجابة للطوارئ الصحية في جميع أنحاء المنطقة والعالم.

قدمت الأمم المتحدة في الكويت مساهمات كبيرةً في مبادرات الصحة العالمية عام ٢٠٢٤، بدءًا من دعمها لدور الكويت في المشروع الخاص الموسّع للقضاء على الأمراض المدارية المهملة (ESPEN). وقد دعمت الكويت البرامج الوطنية للأمراض المدارية المهملة في أكثر من ٤٠ دولة، موفرةً موارد فنية ومالية لمكافحة أمراض مثل داء كلابية الذنب، وداء الفيلاريات اللمفاوية، وداء البلهارسيا. إضافةً إلى ذلك، ساهم إنشاء آلية شراء إقليمية مشتركة للمنتجات الطبية في تحسين الموارد وضمان إيصال الإمدادات الأساسية في الوقت المناسب إلى جميع أنحاء الكويت والدول الأعضاء المجاورة. كما دعمت الأمم المتحدة في الكويت نداء الطوارئ الصحية لعام ٢٠٢٤، الذي عالج ٤١ أزمة صحية عالمية مستمرة من خلال تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية، ومنظمات المجتمع المدني، وأنظمة تبادل البيانات، مما حسّن تقديم الرعاية الصحية.

تعزيز النظام البيئي الصحي لتحسين مساهمات القطاعات المتعددة في تحقيق الأهداف الصحية الوطنية

وبالتعاون مع سفارات بنغلاديش وباكستان وإندونيسيا، نظمت الأمم المتحدة في الكويت حملات للتبرع بالدم، مما أدى إلى جذب مئات المتبرعين وتعزيز إمدادات الدم الوطنية. وقد أدت هذه الجهود إلى تعزيز الخدمات الصحية المجتمعية وتعزيز ممارسات الصحة الحضرية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ مبادرات تنظيف الشواطئ مع شركاء من القطاع الخاص لرفع مستوى الوعي العام حول أهمية الحفاظ على الشواطئ النظيفة لحماية النظم البيئية البحرية والصحة العامة. وتعكس هذه الأنشطة مجتمعة التزام الأمم المتحدة بتحسين النتائج الصحية في الكويت، وتوسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة، وتعزيز الشراكات التي تعزز الرفاهية، بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية وأجندة الصحة العالمية.

نسبة السكان الكويتيين وغير الكويتيين الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عامًا فأكثر

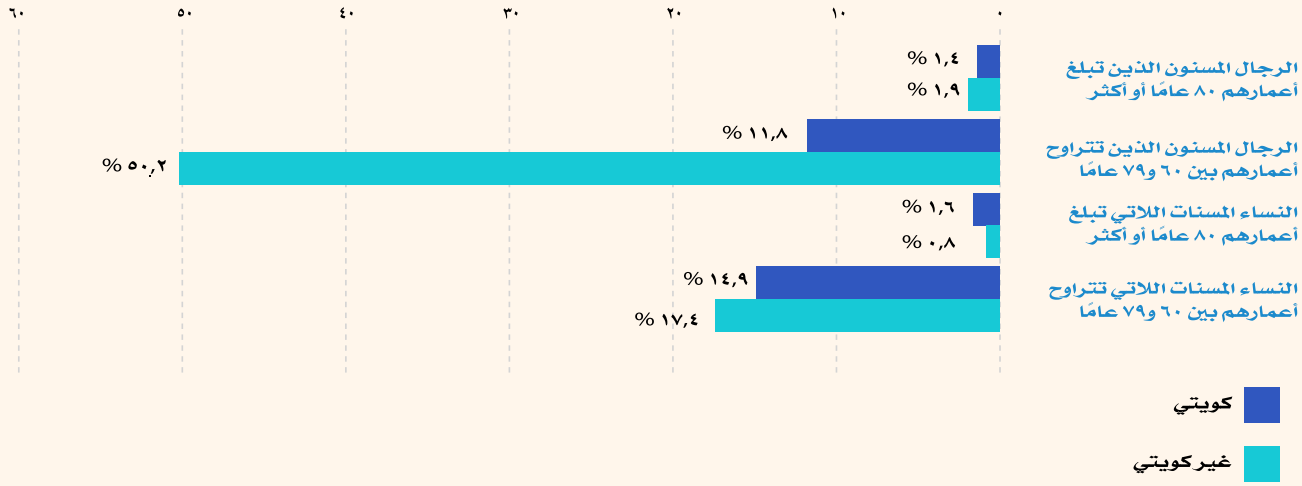

٠٢
نظرة عامة على النتائج

٢-٥ التعاون الدولي

ويشكل التعاون الدولي عنصرا أساسيا في رؤية الكويت. تعمل الأمم المتحدة في الكويت على تعزيز الشراكات مع الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومواءمة الجهود المحلية والعالمية لتعزيز السلام والازدهار والقدرة على الصمود مع تعزيز قيادة الكويت في المبادرات الإنسانية والتنموية.

تعزيز التعاون الدولي والمشاركة الدبلوماسية

في مايو ٢٠٢٤، بمناسبة مرور ٦١ عامًا على عضوية الكويت في الأمم المتحدة، زار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الكويت، واستقبله أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح. وخلال اجتماعات رفيعة المستوى مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، أشاد السيد غوتيريش بجهود الوساطة التي تبذلها الكويت في سوريا وغزة واليمن، مسلطا الضوء على دعمها الإنساني الحاسم.

وفي حفل غداء تذكاري، تلقى السيد/ غوتيريش ميدالية الكويت للتميز لمبادرة إنسانية محلية، وأهداها إلى ما يقرب من ٢٠٠ موظف من الأمم المتحدة فقدوا أرواحهم في غزة، تكريما لكل من ضحى من أجل السلام. وأكدت زيارته أن العمل الإنساني ضروري لتحقيق السلام المستدام، مع الاحتفال بمساهمات الكويت العالمية، والدعوة إلى تعاون متعدد الأطراف أقوى في عالم منقسم.

في مارس ٢٠٢٤، قامت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة/ أمينة جين محمد، بزيارة الكويت، مسلطة الضوء على دورها المتنامي في الدبلوماسية الإقليمية والتنمية العالمية. وفي لقاءاته مع صاحب السمو الأمير ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، أشاد نائب الأمين العام بالتزام الكويت بأجندة ٢٠٣٠ والمساعدات الإنسانية والنمو الاقتصادي الشامل، بينما ناقش القدرة على التكيف مع تغير المناخ والسلام والأمن والإصلاحات الاجتماعية المتوافقة مع الأولويات الوطنية للكويت وأهداف التنمية المستدامة. والتقت بفريق الأمم المتحدة في بيت الأمم المتحدة للتخطيط للتنفيذ القائم على البيانات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإشراك الشباب. كما عقدت أيضًا طاولة مستديرة مع القيادات النسائية لتعزيز القيادة النسائية. وخلال زيارتها لصندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية، استكشفت سبل توسيع التعاون في مجال التمويل الأخضر

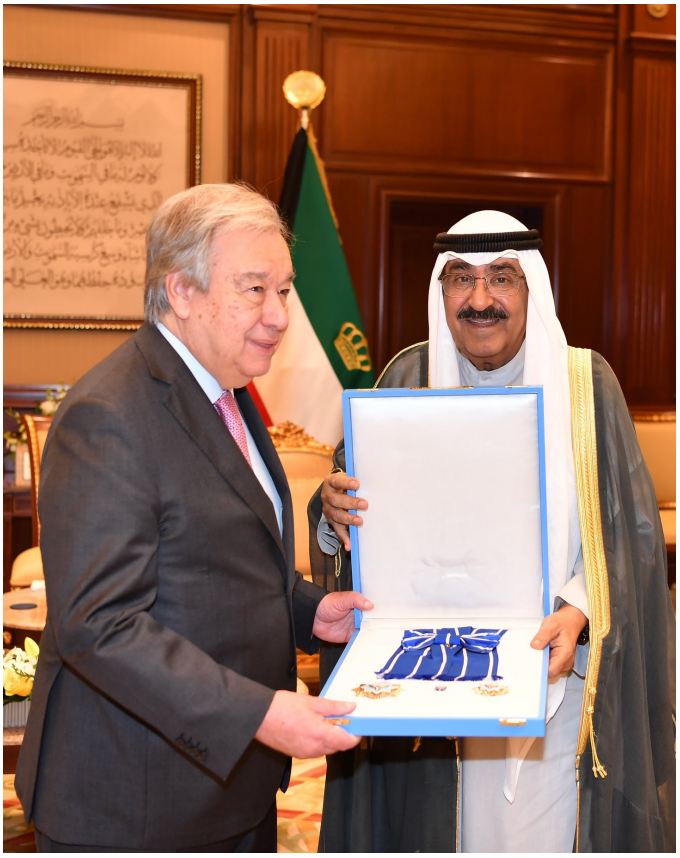

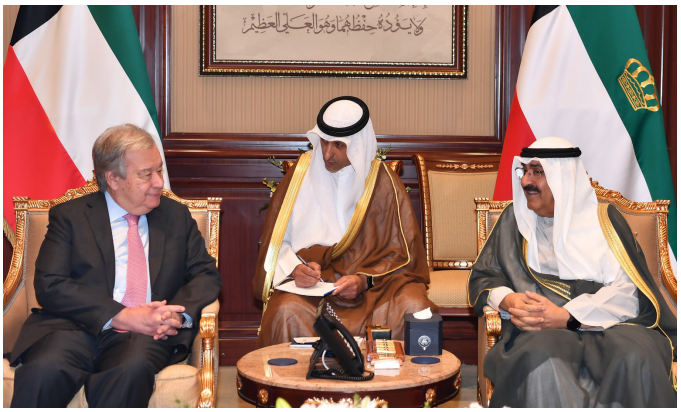

ومشاريع النمو الشامل في الخارج. وفي اختتام فعاليات المعهد الدبلوماسي الكويتي تعهدت بزيادة دعم الأمم المتحدة لبناء القدرات الدبلوماسية. وأسفرت الزيارة عن وضع خارطة طريق لتعزيز التعاون في مجال التكيف مع المناخ، ومنع الصراعات، والمساواة بين الجنسين، وبالتالي تعزيز مكانة الكويت كشريك إقليمي رئيسي للأمم المتحدة.

تعزيز السلام والأمن والقيادة الإنسانية

في يوم السلام ٢٠٢٤، احتفلت الكويت بالذكرى الرابعة والعشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ من خلال استضافة المنتدى "إبراز قوة وقيمة المرأة والسلام والأمن في الكويت وخارجها" في بيت الأمم المتحدة. تم تنظيم المنتدى بالتعاون مع وزارة الخارجية، والأمم المتحدة في الكويت، ووفد الاتحاد الأوروبي، ومبادرة إسطنبول للتعاون التابعة لحلف شمال الأطلسي، حيث جمع المنتدى مسؤولين كويتيين، ومنظمات دولية، وقادة المجتمع المدني. وقد سلطت الكلمات الملهمة التي ألقاها منسق الأمم المتحدة المقيم، ومساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان، وممثلون دوليون رئيسيون الضوء على الإنجازات الرائدة التي حققتها الكويت في مجال أجندة المرأة والسلام والأمن - إنشاء لجنة وطنية مخصصة مؤخرًا وتصنيفها الإقليمي القوي. وأكدت المناقشات على الدور الذي لا غنى عنه للمرأة في بناء السلام والأمن الوطني، مما عزز التزام الأمم المتحدة في الكويت بتعزيز الحوار الشامل والسلام المستدام بما يتماشى مع الأولويات المحلية والمعايير الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، احتفلت الكويت في أكتوبر ٢٠٢٤ بيوم الأمم المتحدة في بيت الأمم المتحدة تحت شعار "السلام والأمن المستدامان". وقد جمع هذا الحدث، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع وزارة الخارجية، ممثلين حكوميين ودبلوماسيين ومسؤولين من منظمات دولية مختلفة، مما يعكس التزام الكويت الطويل الأمد بالتعددية منذ عضويتها في الأمم المتحدة في عام ١٩٦٣. ألقى وزير الخارجية السيد/ عبد الله علي اليحيى ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة السيدة/ غادة الطاهر كلمتين رئيسيتين استعرضا خلالهما إرث الكويت في الدبلوماسية الوقائية والمشاركة الإنسانية والقيادة في دعم أهداف التنمية المستدامة. وحظيت الفعالية بتغطية إعلامية واسعة النطاق من مختلف المنصات، بما في ذلك وزارة الإعلام، وإدارة الأخبار الخارجية في تلفزيون الكويت، ووكالة الأنباء الكويتية (كونا)، مما عزز رسالة اليوم حول المساءلة الجماعية والوحدة، مؤكداً على دور الكويت كركيزة للاستقرار ورؤيتها لعالم سلمي وشامل.

علاوة على ذلك، في ٢٠ ديسمبر/كانون الأول، احتفالاً باليوم العالمي للمهاجرين، استضافت الأمم المتحدة في الكويت، بالشراكة مع سفارة الفلبين، فعالية رسم اجتماعي تحت شعار العام "كل خطوة"، والذي يؤكد أن كل خطوة في عملية الهجرة حاسمة وتستحق الاهتمام. وقد جمع الحدث أفرادًا من مختلف القطاعات ومختلف مناحي الحياة، مما سلط الضوء على الروح المتنوعة والشاملة للمجتمع المهاجر في الكويت. وشارك في الفعالية أفراد المجتمع من قطاعات متعددة، بما في ذلك القطاع الطبي، والبناء، وتجارة التجزئة، والقطاع المنزلي، وغيرها. لم يحتفل الحدث الاجتماعي للرسم بالمواهب الفنية لمجتمع المهاجرين فحسب، بل كان أيضًا بمثابة منصة لرفع مستوى الوعي حول فوائد مسارات الهجرة المنتظمة.

توسع الكويت في تقديم المساعدات الإنسانية والاستجابة للطوارئ

وفي عام ٢٠٢٤، عززت الأمم المتحدة في الكويت، بالتعاون مع حكومة الكويت، الاستجابة للأزمات والمساعدات الإنسانية بشكل كبير، مما عزز دور الكويت كجهة فاعلة إنسانية عالمية رئيسية. ومن خلال شراكات استراتيجية مع وزارة الخارجية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ساهمت الكويت بمبلغ ٤ ملايين دولار أمريكي لصندوق المساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وصندوق المساعدات الإنسانية في أفغانستان، وصندوق الاستجابة للطوارئ المركزي. كما تم تخصيص ١,٨٧ مليون دولار أمريكي لدعم الرعاية الصحية الأولية في اليمن، في حين تم تخصيص ٢٠٠ ألف دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات الإنسانية في باكستان والعراق ولبنان.

٤ مليون دولار أمريكي

١,٨٧ مليون دولار أمريكي

٢٠٠ ألف دولار أمريكي

٠٢
نظرة عامة على النتائج

كما حصلت الكويت على منحة قدرها مليوني دولار أمريكي من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتعزيز القدرات التشغيلية لمينائي عدن والمكلا في اليمن، وتعزيز التجارة الإقليمية والتعافي الاقتصادي وسلاسل الإمدادات الإنسانية. تم تخصيص مليوني دولار أمريكي إضافي لتحسين الظروف المعيشية لأكثر من ١٤٠ ألف لاجئ من الروهينجا في بنغلاديش. علاوة على ذلك، أطلقت مذكرة تفاهم مع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية مبادرات اجتماعية واقتصادية وإنسانية جديدة، بما في ذلك مشروع التعافي من الفيضانات في باكستان بقيمة ٧٥٠ ألف دولار أمريكي.

وكان من أبرز ما يميز مشاركة الكويت في المجال الإنساني هو دعمها لغزة. وفي رد فعل على الأزمة الإنسانية، أدانت الحكومة الكويتية بشدة الغارات الجوية على مخيم جباليا، وعقد مجلس الأمة جلسة خاصة لتعزيز التزامه بتقديم الإغاثة العاجلة. واصلت الكويت جهودها الإنسانية بإرسال طائرتها الإغاثية الـ٤٢ إلى غزة وعلى متنها ١٠ أطنان من الإمدادات الطبية والبطانيات بتوجيهات من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح. كما قام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتمويل مشاريع المياه والصرف الصحي في غزة، فيما خصصت الجمعية الكويتية للإغاثة ١,٢٩ مليون دولار أمريكي لمشروع تحلية المياه الطارئ، لضمان حصول ١٨٠ ألف مستفيد على المياه النظيفة من خلال وحدات تعمل بالطاقة الشمسية.

في الفترة ما بين ١٧ نوفمبر و٥ ديسمبر ٢٠٢٤، استضافت الأمم المتحدة في الكويت سلسلة من المقابلات الإعلامية وإطلاق النظرة العامة الإنسانية العالمية بالشراكة مع الحكومة، مؤكدة بذلك ريادتها في الدبلوماسية الإنسانية الدولية ومسلطة الضوء على الحاجة الملحة للمساعدة إلى ٣٠٥ ملايين شخص في جميع أنحاء العالم. تحت رعاية وزارة الخارجية، جمع الحدث كبار المسؤولين في الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والشركاء الرئيسيين، بما في ذلك مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية جويس مسويا، لتقديم نداء عالمي بقيمة ٤٧ مليار دولار أمريكي لدعم ١٩٠ مليون فرد متضرر من الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مقابلات متعددة مع أصحاب المصلحة وقد عززت المساعدات الإنسانية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة الدولية مكانة الكويت كشريك محوري في جهود الإغاثة العالمية. وفي ختام الحدث، أعرب مسؤولون حكوميون وأعضاء المجتمع الدولي عن تفاؤلهم بأن الموقف الإنساني الاستباقي للكويت من شأنه أن يدفع إلى استجابات أكثر عمقا وتوسعا للأزمات العالمية، مما يعزز جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدة المنقذة للحياة في الوقت المناسب للفئات الأكثر ضعفا وجعلها أكثر فعالية.

وتعزيزاً لهذا الالتزام، استضافت الكويت "المؤتمر التاسع للشراكة الفعالة من أجل مساعدات إنسانية أفضل"، الذي نظمته الأمم المتحدة في الكويت والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية. ركز المؤتمر على الأزمة الإنسانية في غزة، وجمع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات الفاعلة الإنسانية لاستكشاف التدابير العاجلة لإغاثة المدنيين. وألقت وكيلة الأمين العام جويس مسويا كلمة رئيسية، دعت فيها إلى استجابة عالمية موحدة لتوسيع الدعم الإنساني. وقد سلط الحدث الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه الشراكات في تقديم المساعدات الإنسانية الفعالة وفي الوقت المناسب إلى غزة وغيرها من المناطق المتضررة من الأزمات.

وبالإضافة إلى ذلك، شارك ممثل الأمم المتحدة في الكويت في ٦ أكتوبر/تشرين الأول في حلقة نقاشية بعنوان "غزة في عام" في معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي. وقد وفر هذا الحدث، الذي جمع ممثلين عن وزارة الخارجية الكويتية وجمعية الكويت للإغاثة، منصة لمناقشة مستقبل غزة، مع التأكيد على الحاجة إلى التنمية التعاونية والدعم الإنساني.

٠٣ الأمم المتحدة تعمل كفريق واحد

٠٣
الأمم المتحدة تعمل كفريق واحد

٣-١ الأداء كفريق واحد

يستضيف بيت الأمم المتحدة في الكويت ١١ وكالة مقيمة تابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمكتب الإقليمي لشرق آسيا، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الصحة العالمية، وإدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسيف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي) و ١٥ وكالة غير مقيمة تابعة للأمم المتحدة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، واليونسكو، والبنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومراكز الأمم المتحدة للإعلام، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومتطوعو الأمم المتحدة). وتتولى حكومة الكويت مسؤولية الصيانة الهيكلية لبيت الأمم المتحدة. ويتم تغطية الخدمات المشتركة من خلال ميزانية مشتركة تساهم فيها جميع وكالات الأمم المتحدة المقيمة. تم وضع اتفاقيات طويلة الأجل للتنظيف والأمن وخدمات تكنولوجيا المعلومات والمرافق. يتم تحديد مساهمة الوكالات حسب المساحة التي تشغلها. وفي عام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي ميزانية المباني المشتركة ٤٧٤,٩٣٩ دولاراً أميركياً، مقسمة بشكل متناسب بين جميع الوكالات المقيمة.

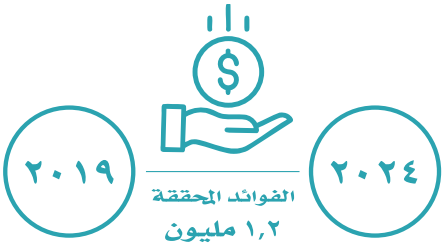

ومن المتوقع أن يصل إجمالي التكاليف المتوقعة لتجنب استخدام الخدمات المشتركة، اعتباراً من عام ٢٠١٩، إلى ١,٤ مليون دولار أميركي. وقد تم بالفعل توفير ١,٢ مليون دولار أميركي من خلال تجنب التكاليف. ومن الجدير بالملاحظة أنه على الرغم من انخفاض التكاليف المتكبدة، فإن الخدمات المشتركة تواصل التحسن. يجتمع فريق إدارة العمليات (OMT) بشكل دوري لمناقشة المسائل التشغيلية. كما تم إنشاء مجموعات عمل فريق إدارة العمليات (OMT) لاستكشاف المزيد من التحسينات وتقييم جودة الخدمات المقدمة بشكل مستمر.

طوال عام ٢٠٢٤، عزز فريق الأمم المتحدة القطري في الكويت تعاونه في إطار نهج "توحيد الأداء"، من خلال تعزيز التنسيق بين الوكالات لتحسين تأثير التنمية. ومن الجدير بالذكر أن استراتيجية الأمم المتحدة للاتصالات والدعوة (٢٠٢٤-٢٠٢٧) تم تطويرها لرفع مستوى الوعي العام بمبادرات الأمم المتحدة، وتعزيز المصداقية، وضمان اتساق الرسائل. وتؤكد هذه الاستراتيجية على التواصل الرقمي، وإشراك أصحاب المصلحة، وجهود بناء القدرات لإنشاء إطار اتصال أكثر توحدًا وتأثيرًا. وسوف تضمن آليات الرصد المنتظمة فعالية الاستراتيجية ومواءمتها مع الأولويات الوطنية والعالمية المتطورة.

٣-٢ الشراكات

لقد ظل نطاق الشراكات التي تدعم مكاسب التنمية في الكويت واضحا في كل مبادرة رئيسية. وعلى المستوى الحكومي، تعاونت جهات مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية بشكل مكثف مع وكالات الأمم المتحدة. وقدمت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك جمعية التنمية البشرية، الخبرة المحلية اللازمة لتنفيذ استراتيجيات التوظيف الشاملة، وخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. ساهمت البعثات الدبلوماسية، وعلى رأسها السفارتان البريطانية والكندية، في إثراء برامج إشراك الشباب من خلال التمويل والتوجيه والحوار السياسي.

توسيع التعاون في مجال رعاية الطفل والتعليم وحقوق الإنسان

وواصلت الأمم المتحدة في الكويت تعزيز شراكاتها مع أصحاب المصلحة الكويتيين الرئيسيين ورعت المناقشات بشأن توسيع فرص المشاركة والتمويل لعام ٢٠٢٥ من خلال اجتماعات التواصل الاستراتيجي وتطوير الشراكات، واستكشاف سبل جديدة للتعاون في مبادرات رعاية الطفل والتعليم والحماية. وباعتبارها مشاركاً فعالاً في المناقشات الإقليمية والعالمية بشأن تعزيز السياسات والبرامج التي تركز على الطفل، أقامت الأمم المتحدة في الكويت تحالفات قوية مع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك المجلس الأعلى لشؤون الأسرة والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت الأمم المتحدة في الكويت بشكل فعال في المبادرات الإقليمية المتعلقة بالبيئة والصحة العامة، مثل الدعوة لحقوق الطفل في مؤتمر الأطراف السادس عشر

ومعالجة السمنة لدى الأطفال بالتعاون مع أمانة مجلس التعاون الخليجي، مما يدل على نهج شامل لتعزيز حقوق الأطفال ورفاهتهم.

تعزيز القطاع الخاص والشراكات المالية لتحقيق النمو المستدام

ولعبت الأمم المتحدة في الكويت دوراً محورياً في اللجنة المشتركة للأمم المتحدة المعنية بالشراكات في إطار اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، ولا سيما تطوير منهج مشترك للدبلوماسيين الكويتيين المستقبليين بالتعاون مع معهد سعود الناصر الدبلوماسي، والمقرر تسليمه في عام ٢٠٢٥. وفي الوقت نفسه، عملت على توسيع مشاركة القطاع الخاص لتعزيز الأهداف المشتركة.

وسلطت ورشة العمل المشتركة مع وزارة الداخلية حول "حماية المهاجرين والأفراد المحتاجين إلى الحماية الدولية" الضوء على انتخاب الكويت لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (٢٠٢٤-٢٠٢٧).

ساهمت ورش العمل الرقمية المبتكرة التي تضم عمليات محاكاة عملية في تعزيز مشاركة المشاركين وكفاءتهم وفعاليتهم. قدم برنامج "عش تخصصك" بالشراكة مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا للطلاب فرص تدريب في مكتب الأمم المتحدة، مما يوفر لهم خبرة عملية ورؤى أعمق حول قضايا الهجرة.

وعلاوة على ذلك، عززت الأمم المتحدة في الكويت شراكاتها مع المؤسسات الحكومية والكيانات المالية والمنظمات الدولية لتعزيز التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي والاستجابة للأزمات. بالتعاون مع بيت التمويل الكويتي، أنتجت الأمم المتحدة في الكويت تقريراً بعنوان "النمو المحتمل والاتجاهات المستقبلية للصكوك الخضراء كأداة للتمويل المستدام"، والذي يستكشف إمكانات الأدوات المالية الإسلامية في دفع الاستثمارات المتوافقة مع المناخ، بالشراكة مع بنك وربة لإطلاق دورة تدريبية عبر الإنترنت حول البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) للمؤسسات المالية الإسلامية. وعلاوة على ذلك، أكدت الشراكات الاستراتيجية مع بورصة الكويت وشركة البترول الوطنية الكويتية على مساهمات القطاع الخاص في العمل المناخي. وشاركت الأمم المتحدة أيضًا في حوار اللجنة العربية للمساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقادت المناقشات الرئيسية قبل مؤتمر الأطراف السادس عشر مع الهيئة العامة للبيئة في الكويت بشأن العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء والنظام البيئي، والإدارة المستدامة للأراضي، والتمويل الإسلامي.

تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الجريمة والاتجار بالمخدرات ومكافحة المخدرات

وقد عملت الأمم المتحدة في الكويت على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات مع تعزيز الحوكمة الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي شهر أبريل/نيسان، شارك وفد رفيع المستوى برئاسة صاحب السمو المستشار فيصل بن سعيد الغريب، وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، في المنتدى الحكومي الخامس لمكافحة الاتجار بالأشخاص في الشرق الأوسط في مسقط تحت عنوان "من خلال التشريعات وإجراءات العمل". وجمع المنتدى وزراء ورؤساء لجان وطنية من دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ومصر، بالإضافة إلى ممثلين من وزارة الخارجية الأميركية والاتحاد الأفريقي ورابطة دول جنوب شرق آسيا، لاستعراض الخبرات وتبادل الممارسات المبتكرة.

وفي ٣٠ يوليو/تموز، شاركت الأمم المتحدة في الكويت في حلقة نقاشية نظمتها السفارة البريطانية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص تحت شعار "لا تتركوا أي طفل يتخلف عن الركب في مكافحة الاتجار بالبشر"، والتي ركزت على رفع مستوى الوعي وتعزيز الاستراتيجيات لحماية الأطفال المعرضين للخطر. وفي شهر أغسطس/آب، شارك

المؤتمر السادس عشر
اتفاقية الأمم المتحدة
لمنع التصحر
الرياض | ٢٠٢٤

٠٣
الأمم المتحدة تعمل كفريق واحد

مسؤولان من وزارة الداخلية الكويتية في مؤتمر إقليمي في القاهرة بعنوان "معالجة الإتجار بالأطفال": "المبادرات الواعدة وأفضل الممارسات." تم تنظيم المؤتمر في إطار برنامج الهجرة الإقليمي في أفريقيا من قبل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالأشخاص في مصر، وهدف المؤتمر إلى تعزيز آلية الاستجابة للاتجار، وخاصة بالنسبة للأطفال. وقد جمع الحدث مسؤولين حكوميين من أفريقيا والشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

وفي فبراير/شباط، استضافت وزارة الداخلية، بالتعاون مع الجامعة الوطنية العربية للعلوم الأمنية، ورشة عمل إقليمية حول مكافحة الاتجار بالمخدرات "ليريكا"، حضرها مندوبون من دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وخبراء دوليون من الأمم المتحدة في الكويت ومنظمات دولية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الأمم المتحدة في الكويت المشاركة الوطنية في المنتديات الدولية الرئيسية، بما في ذلك الدورة السابعة والستين للجنة المخدرات والدورة الثالثة والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا. كما شارك متخصصون كويتيون إلى جانب نظرائهم من تسع دول عربية في ورشة عمل حول "آليات التعامل مع أساليب الاتجار بالمخدرات الحديثة" نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في فيينا.

٣-٣ الفرص والتحديات

وفي عام ٢٠٢٤، استطاعت الأمم المتحدة في الكويت، بالشراكة مع حكومة الكويت، خلق فرص كبيرة لتعزيز حوكمة الهجرة وحقوق الإنسان والتعاون الدولي. وقد مكن هذا التعاون من المشاركة الفعالة في المؤتمرات الإقليمية بشأن الاتجار بالأطفال، والتدريب المكثف بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، ومناقشات السياسات بشأن حقوق العمل والأطر التنظيمية. وتعززت مكانة الكويت الدولية من خلال التمويل الإنساني والشراكات الاستراتيجية، مما يعكس التزامها بالتعاون العالمي والتنمية المستدامة. وباعتبارها عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فإن تركيز الكويت على حقوق المهاجرين والإصلاحات القانونية أدى إلى تعاون أوثق مع وكالات الأمم المتحدة لمواءمة السياسات الوطنية مع المعايير الدولية.

التحديات والاستجابات في عام ٢٠٢٤

واجهت الأمم المتحدة في الكويت العديد من التحديات التي أعاقت التنفيذ الكامل لمبادراتها. وكان أحد العوائق الرئيسية هو التأخير في التوقيع على إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة مع حكومة الكويت، مما أدى إلى الحد من القدرة التشغيلية للأمم المتحدة وتقييد الدعم الفني الشامل.

وقد أدت التطورات السياسية الوطنية، بما في ذلك حل الجمعية الوطنية والتعديل الوزاري اللاحق، إلى تأخير التوصل إلى اتفاقيات حاسمة، ولا سيما مذكرة التفاهم مع وزارة العدل بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتخصيص الأموال للاستراتيجية الوطنية. وعلاوة على ذلك، أدت القيود المتعلقة بالموارد المالية والموظفين إلى الحد من تأثير ومدى المبادرات الكبرى، مثل إصلاحات السياسة الاقتصادية ومؤشر المعرفة الكويتي.

وقد أدت التوترات الجيوسياسية، ولا سيما الصراع في غزة، إلى توتر العلاقات بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة، مما دفع الكويت، التي كانت تقليديا من المانحين الإنسانيين المهمين، إلى إعادة التوازن لأولوياتها بين الإغاثة الطارئة وبرامج التنمية. وقد أدى هذا التحول إلى تأخير تنفيذ مشاريع أساسية، بما في ذلك تلك التي تتناول التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد والاتجار بالبشر.

وبرزت تحديات اقتصادية في تحقيق التوازن بين هيمنة قطاع النفط في الكويت والاحتياجات الملحة للاستثمار في الطاقة المتجددة. كما أن مستويات استعداد القطاع الخاص المتفاوتة فيما يتعلق بأطر الاستدامة مثل قياس الأثر وإدارته والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية شكلت أيضًا حواجز. وعلاوة على ذلك، كانت هناك حاجة إلى موارد كبيرة لتنسيق جهود أصحاب المصلحة المتعددين في العمل المناخي والمرونة الحضرية، وهو الأمر الذي زاد من تعقيده التوترات الجيوسياسية الإقليمية التي تؤثر على الجهود الدبلوماسية واللوجستية.

ورغم هذه العقبات، واصلت الأمم المتحدة في الكويت الاستفادة من الإرادة السياسية والثقافة الخيرية في البلاد، والتعاون بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة المحليين لتحقيق أهداف التنمية طويلة الأجل.

الفرص والتوقعات المستقبلية في عام ٢٠٢٥

استفادت الأمم المتحدة في الكويت من مجموعة من الفرص الناشئة لتعزيز التنمية المستدامة والعمل المناخي والتعاون الإقليمي. وساهمت الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية مثل بيت التمويل الكويتي وبنك وربة في دعم تطوير حلول التمويل الإسلامي، بما في ذلك الصكوك الخضراء وأطر إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقد عززت هذه الجهود التزامات الكويت بتحقيق صافي انبعاثات صفري ودعمت مبادرات بناء القدرة على التكيف، وخاصة في مجال المياه والطاقة والغذاء. كما أن تعهد الكويت في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين فتح أيضًا مسارات جديدة لتعزيز الاستدامة البيئية.

وعلى الصعيد الإقليمي، وسعت الأمم المتحدة دورها في الاستجابة للأزمات من خلال تأمين منحة قدرها مليوني دولار أمريكي من صندوق الكويت لدعم اليمن وإضفاء الطابع الرسمي على الشراكة مع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية لتعزيز التواصل الإنساني. وفي أعقاب التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي، طلبت الكويت رسميا المساعدة الفنية من الأمم المتحدة لتعزيز تدابير مكافحة تمويل الإرهاب بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

كما استمر التدريب الدبلوماسي في التطور، حيث قامت الأمم المتحدة في الكويت ومعهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي بإضفاء الطابع الرسمي على شراكتهما لتقديم برامج تدريبية للدبلوماسيين المبتدئين للعام الثاني على التوالي.

وكجزء من إصلاحات الأمم المتحدة، خلقت المقترحات المشتركة فرصاً جديدة للتعاون بين الوكالات، وخاصة في إطار محور التنمية والمساعدات الإنسانية والسلام، مما مكّن وكالات الأمم المتحدة من التعاون مع وزارة الخارجية في معالجة التحديات مثل الأزمة الأمنية في لبنان.

وعلى الصعيد المحلي، يوفر التركيز المتزايد في الكويت على برامج الشباب والإعاقة المجال لتوسيع نطاق المبادرات الناجحة في التعليم والتوظيف والاندماج الاجتماعي. إن المشاركة المتزايدة للكويت في الحوارات الإقليمية - مثل عملية دوشانبي ومنتديات الاستدامة المختلفة - تعزز مكانة الكويت كمساهم استباقي في التنمية المستدامة والدبلوماسية في الخليج. وفي عام ٢٠٢٤، استطاعت الكويت أن تستغل قوتها الدبلوماسية والمالية والمؤسسية بفعالية لتحقيق فرص ديناميكية تعزز ريادتها الإقليمية والعالمية في مجال التنمية المستدامة.

الدروس المستفادة والتكيفات الاستراتيجية في عام ٢٠٢٤

وقد استخلصت الأمم المتحدة في الكويت العديد من الدروس الرئيسية التي ستشكل استراتيجياتها المستقبلية. وتم التأكيد على أهمية التخطيط التكيفي ومصادر التمويل المتنوعة مع ظهور القطاع الخاص كشريك تنموي حاسم، مما يستلزم استراتيجيات مشاركة أكثر استهدافًا. وقد عززت هذه التجارب الحاجة إلى الاستفادة من الدروس المستفادة لإثراء البرمجة المستقبلية ونهج الشراكة. وعلاوة على ذلك، فإن التزام دولة الكويت القوي بتعزيز محفظة حقوق الإنسان لديها يوفر فرصاً كبيرة للتعاون الموسع.

٣-٤ التواصل كفريق واحد

وفي عام ٢٠٢٤، عززت الأمم المتحدة في الكويت جهودها الاتصالية من خلال استراتيجية موحدة تعمل على مضاعفة الإنجازات في مختلف قطاعات التنمية والإنسانية. من خلال الاستفادة من المنصات التقليدية والرقمية مثل تلفزيون الكويت (KTV)، ووكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ويوتيوب، وإكس، وإنستغرام ـ وصلت الأمم المتحدة إلى جمهور واسع وضمنت نشر رسائلها الرئيسية في الوقت المناسب. وقد أشعلت حملات مثل مبادرة المقعد الأحمر خلال الأيام الستة عشر من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي حوارًا حاسمًا حول المجتمعات الأكثر أمانًا، وخاصة بالنسبة للنساء. وشملت الحملات الإضافية تمكين الشباب، وحقوق ذوي الإعاقة، والتعليم، والعمل المناخي، والصحة - مما عزز التزام الأمم المتحدة بأولويات الكويت الإنسانية والتنموية.

وقد ضمن نهج "التواصل كوحدة واحدة" التوافق بين جميع وكالات الأمم المتحدة، ودعم اعتماد أطر حقوق الإنسان بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للكويت والتزاماتها الدولية. كما ساهمت في تعزيز الممارسات الجيدة في جميع المؤسسات الحكومية وتعزيز نهج الحكومة ككل، وخاصة في

مجالات مثل حوكمة الهجرة وحقوق النازحين، مع دمج المساواة بين الجنسين في كل من البرمجة التنموية والإنسانية.

سلطت جلسة استماع عبر الإنترنت لمجتمع ممارسات الاتصالات التابع للأمم المتحدة الضوء على أهمية الاتصالات في أوقات الأزمات، والاستخدام الناشئ للذكاء الاصطناعي في الرسائل العامة - وخاصة في مناطق الصراع مثل اليمن وغزة - وقيمة الاستراتيجيات المنسقة. وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز التواصل العالمي وتعزيز حضور الكويت ومشاركتها في المنتديات التنموية المتعددة الأطراف. وقد ساهمت هذه التجارب أيضًا في تطوير استراتيجية الاتصالات للأمم المتحدة في الكويت للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨، مما يضمن رسائل أكثر تكاملاً وتأثيرًا في السنوات المقبلة.

٠٤
المراجع

١- بنك الكويت المركزي (٢٠٢٤). خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم بمقدار ٢٥ نقطة أساس إلى ٤.٠٠٪. ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤. متوفر على موقع البنك المركزي الكويتي.

٢- وكالة فيتش للتصنيف الائتماني (٢٠٢٤). تقرير التصنيف السيادي للكويت. ٩ أبريل ٢٠٢٤. متوفر على موقع وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الكويت.

٣- جينيريس أونلاين (٢٠٢٤). نظرة عامة على نظام الرعاية الصحية في الكويت. متوفر على موقع جينيريس أونلاين.

٤- المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية. الهيئة العامة للاستثمار الكويتية - نبذة عن الأعضاء. متوفر على موقع المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية الكويت.

٥- منظمة العمل الدولية (٢٠٢٤). قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية. متوفر على موقع بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية.

٦- صندوق النقد الدولي (٢٠٢٤أ). الكويت وصندوق النقد الدولي. متوفر على موقع صندوق النقد الدولي الكويت.

٧- صندوق النقد الدولي (٢٠٢٤ب). الكويت: مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ - بيان صحفي، تقرير الموظفين، وبيان المدير التنفيذي للكويت. متوفر في تقرير صندوق النقد الدولي.

٨- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (٢٠٢٤)، تحول الطاقة في الكويت. متوفر في منشورات مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

٩- صحيفة كويت تايمز (٢٠٢٤). إقلاع الطائرة رقم ٤٢ من جسر الكويت الجوي إلى غزة. متوفر في مقال صحيفة كويت تايمز.

١٠- وزارة الخارجية، الكويت (٢٠١٧). رؤية الكويت ٢٠٣٥. متوفر في وزارة الخارجية، رؤية الكويت ٢٠٣٥.

١١- وزارة الصحة، الكويت (٢٠٢٣). النظام الوطني الكويتي لمراقبة التغذية (KNSS) ٢٠٢٣. متوفر في تقرير وزارة الصحة الكويتية.

١٢- وزارة العدل، الكويت (٢٠٢٣-٢٠٢٨). الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا. متوفر في وزارة العدل، الكويت، البرنامج الوطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا.

١٣- بنك الكويت الوطني (٢٠٢٤). الموجز الاقتصادي الفصلي للكويت: سُجِّلت مكاسب في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤. ٢٩ يناير ٢٠٢٥. متوفر على موقع الموجز الفصلي لبنك الكويت الوطني.

١٤- مجموعة أكسفورد للأعمال (٢٠٢٢). تقرير الكويت ٢٠٢٢. متوفر على موقع مجموعة أكسفورد للأعمال - الكويت.

١٥- منظمة الدول المصدرة للنفط (٢٠٢٤). التقرير الشهري لسوق النفط. متوفر على موقع منشورات أوبك.

١٦- الهيئة العامة للمعلومات المدنية (بدون تاريخ). إحصاءات التوظيف حسب التعليم والجنس. متوفرة على موقع تقارير بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

١٧- الهيئة العامة للمعلومات المدنية (٢٠٢٤). إحصاءات السكان. متوفرة على موقع تقارير بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

١٨- مؤشر أهداف التنمية المستدامة (٢٠٢٥). ملف أهداف التنمية المستدامة في الكويت. متوفر على موقع مؤشر أهداف التنمية المستدامة في الكويت.

١٩- تقرير تتبع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (٢٠٢٤). مجموعات البيانات. متوفر على ٢٠٢٤ تبع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة.

٢٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢٥). حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في صميم كويت شاملة. متوفر على مدونة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت.

٢١- صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠٢٤). الملف القطري - الكويت. ١٠ يناير ٢٠٢٤. متوفر على الملف القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الكويت.

٠٥
الحواشي الختامية

١- منظمة الدول المصدرة للنفط، ٢٠٢٤.

٢- صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٤أ.

٣- بنك الكويت الوطني، ٢٠٢٤.

٤- الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ٢٠٢٤. إحصاءات السكان.

٥- الهيئة العامة للمعلومات المدنية: إحصاءات التوظيف حسب التعليم والجنس.

٦- منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٤.

٧- صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٤ب.

٨- مجموعة أكسفورد للأعمال، ٢٠٢٢.

٩- وزارة الخارجية، الكويت، ٢٠١٧.

١٠- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ٢٠٢٤.

١١- المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية. الهيئة العامة للاستثمار الكويتية.

١٢- فيتش للتصنيف الائتماني، ٢٠٢٤.

١٣- جينيريس أونلاين، ٢٠٢٤.

١٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٥.

١٥- مؤشر أهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢٤.

١٦- وزارة الصحة، الكويت، ٢٠٢٣.

١٧- تقرير تتبع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢٤.

١٨- مؤشر أهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢٥.

١٩- مؤشر أهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢٥.

٢٠- وزارة العدل، الكويت، ٢٠٢٣.

٢١- صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٤.

٢٢-كويت تايمز، ٢٠٢٤.

تقرير النتائج السنوي لفريق الأمم المتحدة ٢٠٢٤

الأمم المتحدة
دولة الكويت